14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الخميس و الجمعة 25- 26 ابريل 2013م - العدد 15750

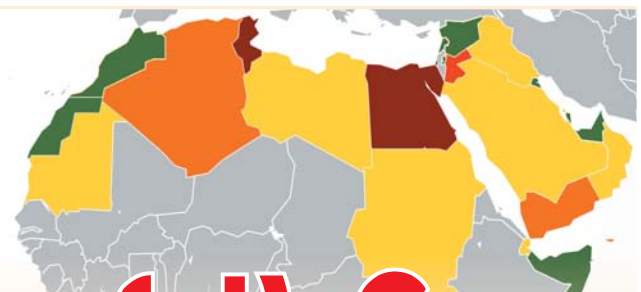

عرب وعالم

إشراف/ محمد مفتاح

وزير الإعلام السوري: محاربة الإرهاب بيد والذهاب إلى الحوار بيد

بوغدانوف: نرفض الضغوط التي تمارس لتبديل الحكومة الشرعية بأخرى غير شرعية

■ موسكو / متابعات :

أكد وزير الإعلام عمران الزعبي أن سورية اتخذت قرارها بمحاربة الإرهاب بيد والذهاب إلى الحوار بيد أخرى موضحا أن الحكومة السورية تعمل على تنفيذ البرنامج السياسي لحل الأزمة في سورية حيث تجري اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ هذا البرنامج لقاءات تشاورية مع مختلف القوى السياسية في سورية.

وقال وزير الإعلام أثناء لقائه في موسكو الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف: « إننا نلتقي مع الوفود ونسألهم عن تصوراتهم بصدد الحوار الممكن من المعارضة والجميع يقول إن المهم أولا هو الجلوس إلى طاولة الحوار التي يمكن مناقشة كل شيء ضمن إطارها ولكن المتطرفين لا يريدون الحوار».

وشدد وزير الإعلام على أن الشعب السوري يثق بروسيا وشعبها وقيادتها ويريد تطوير وتعزيز علاقات التعاون والصداقة معها بما في ذلك في مرحلة إعمار سورية في جميع المجالات بعد خروجها أكثر منعة وقوة وأمنا من أزمتها الحالية.

وأشار الزعبي إلى الأعمال العدوانية ضد سورية التي تنطلق من دول غربية وإقليمية وعربية ومنها تهريب المسلحين والإرهابيين عبر أراضيها ليرتكبوا جرائمهم ضد الشعب السوري وسرقة نفطه ومحاصيله الزراعية وتفكيك مصانعه ونقلها إلى تركيا.

بدوره أعلن بوغدانوف معارضة بلاده للأساليب والضغوط السياسية التي تمارس لتبديل الحكومة الشرعية في سورية بأخرى غير شرعية ومنها تسليم مقعد سورية في الجامعة العربية إلى جهة غير شرعية ومحاولات تكرار ذلك في منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة مؤكدا أن روسيا تعارض مثل هذه الأعمال غير المثمرة.

ولفت بوغدانوف إلى أن بيان جنيف الذي تم اعتماده في الثلاثين من حزيران في العام 2012 لايزال يشكل الأساس الملائم للبدء بحل الأزمة في سورية بطرق سياسية ودبلوماسية.

وأعرب الزعبي وبوغدانوف عن قلقهما وإدانتهما لاختطاف المطرانين يوحنا ابراهيم متروبوليت حلب لطائفة السريان الأرثوذكس والمطران بولس يازجي متروبوليت حلب والإسكندرون وتوابعها للروم الأرثوذكس في ريف حلب وطالبا

مستشار مرسي: لن أتراجع عن الاستقالة..

فؤاد جادالله .. أمل الشفاء يتبدد مع صانع الدواء المر

رئيس حزب المصري الديمقراطي: استقالة المستشار القانوني تدفع أي رئيس في العالم للتنحي

■ القاهرة / متابعات :

قال الدكتور محمد فؤاد جاد الله، المستشار القانوني لرئيس الجمهورية "المستقيل"، إنه "لن يتراجع" عن الاستقالة التي تقدم بها صباح أمس الأول إلى رئيس الجمهورية. وقال إذا ما كانت هناك أي نية لتراجعه عن الاستقالة "لا تراجع".

وكان المستشار القانوني أعلن تقدمه بالاستقالة من منصبه لعدة أسباب، من بينها عدم وجود رؤية لإدارة الدولة، وسيطرة تيار واحد على مجريات الحياة السياسية، فضلا عن الإصرار على الإبقاء على حكومة قنديل ومحاولات اغتيال السلطة القضائية وفتح أبواب مصر أمام التشيع، بحسب قوله.

مع كل أزمة تضع فيها الرئاسة نفسها أمام الرأي العام المصري، بخاصة الصدمات المستمرة مع مؤسسة القضاء، كان يخرج مدافعا باستماتة عن قرارات الرئيس، ثم يتراجع للخلف فيرتبك الوضع، وصفه البعض بأنه "مهندس الإرباك" بالمؤسسة الرئاسية، وحائط الدفاع القانوني للرئاسة، وآخرون بـ"ترزي الرئيس"، ليتحول محمد فؤاد جادالله القاضي مستشار هيئة قضائية الذي شارك في ثورة ٢٥ يناير في أول أيام اندلاعها، وعضو مجلس أمناء الثورة، الذي أحاله رئيس مجلس الدولة المصري للتحقيق أثناء فترة ما قبل تنحي الرئيس مبارك، فهو أحد المشاركين في وضع "خارطة طريق" أكد فيها على مطالب الثورة، واقترح حل البرلمان الذي جاء بالتزوير، وتنازل الرئيس عن جميع سلطاته، وتشكيل مجلس رئاسي مدني، وتعديل الدستور، وإلغاء قانون الطوارئ، وإجراء انتخابات مجلس الشعب تحت إشراف قضائي تنفيذا لأحكام القضاء الإداري التي تجاهلها النظام، فكلها آمال وأحلام تبددت خلال فترة عمل المستشار المستقيل مع فريق "مرسي" الرئاسي.

"مصلحة الدولة العليا في وجود البرلمان بشكل مؤقت"، هكذا كان أول تصريح لـ"جاد الله" مع الساعات الأولى لحكم محمد مرسي، فخرج مدافعا عن قراره بعودة مجلس الشعب، ثم عاد للتراجع معلنا احترام الرئيس لأحكام القضاء وعدم نيته الطعن على حكم حل المجلس، وهنا كان بداية المعركة مع القضاء.

"الضغط الشعبي وراء قرار رئيس الجمهورية بإقالة النائب العام"، ثاني تبريرات مستشار الرئيس القانوني لقرار عزل النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، ليقف جانباً إلى جنب مع الرئاسة ضد أشقائه من القضاة.

"الإعلان الدستوري كالدواء المر لابد منه ولا تراجع عنه"، هكذا كانت كلمات مستشار الرئيس عقب إصدار الإعلان الدستوري المحصن ضد أحكام القضاء، والذي تسبب في أزمات متلاحقة في الشارع المصري، وأحداث دامية لا زالت يحصد النظام ثمارها المرة إلى الآن.

"الرئاسة لن تطعن على حكم وقف انتخابات مجلس النواب"، تصريح أقل حدة لجاد الله، عقب إلغاء محكمة القضاء الإداري لانتخابات مجلس النواب القادم، ولكن الرئاسة عادت وما تراجعت وكلفت هيئة قضايا الدولة للطعن على الحكم.

أزمة تخلفها أزمة أخرى، وتصريح يعقبه تصريح، ومقاعد الهيئة الاستشارية تخلو من حول جاد الله، فلم يعد حول من مستشاري الرئيس عدا أنصاره إخوانا وسلفيين، حتى يتأزم المشهد أكثر وتخلو مقاعد السلفيين عقب أزمة خالد علم الدين، فلم يبق سوى جادالله وإخوان "مرسي"، وتزداد جرعات الدواء المر يوما بعد يوم دون بوادر لشفاء ملموس، فخرج جادالله من الرئاسة كالمريض اليائس من الشفاء.

من ناحيته قال محمد أبوالغار، رئيس حزب المصري الديمقراطي، إن أي رئيس جمهورية في العالم، كان سيعلن تنحيه عن الرئاسة بعد صدور استقالة محمد فؤاد جاد الله، مستشار الرئيس للشؤون القانونية، وإن أي حزب حاكم سيرحل.

وأضاف أنه تلقى اتصالا هاتفيا من باكينام الشرقاوي، تسأله عن اقتراحات التعديل الوزاري الجديد، وأنه أكد لها على أهمية تغيير الوزارات بطريقة محايدة، مشيرًا لها أن حركة المحافظين الجديدة تسعى لأخونة الدولة، ويمكن أن تتسبب في اكتساح الإخوان المسلمين للانتخابات القادمة.

وسأله الجلاد، إذا كان قد رشح أي أسماء لوزارات معينة، وجاء رد أبوالغار بالنفي، فقال الجلاد ساخرا: "رشحني لأي وزارة"، ولكن حذره أبوالغار، مؤكدًا أن من يصبح وزيرًا في هذا العصر المظلم فهو مجنون.

وقال خالد داوود، المتحدث الرسمي باسم جبهة الإنقاذ الوطني، إنه شعر بأن نص استقالة الدكتور محمد فؤاد جاد الله، المستشار القانوني للرئيس محمد مرسي، بمثابة بيان صادر عن جبهة الإنقاذ.

وأشار إلى أن نص الاستقالة يؤكد أن الرئيس محمد مرسي رئيس لجماعة الإخوان المسلمين فقط، وليس رئيساً لكل المصريين كما يدعي.

وأكد داوودأن استقالة المستشار القانوني للرئيس تعتبر إدانة واضحة للنظام الذي يحكم مصر، مضيفًا "وقد شهد شاهد من أهلها"، مشيراً إلى أن الرئيس مرسي بيده إيقاف مسلسل إهانة القضاء غير أنه يمتنع عن هذا.

كما قال مجدي الجلاد، رئيس تحرير جريدة "الوطن"، إن أسباب استقالة محمد فؤاد جاد الله، مستشار الرئيس للشؤون القانونية، ليست صادرة من الإعلام الذي يهيج الموقف، أو المعارضة المغرضة.

وأضاف أثناء تقديم برنامج "هنا العاصمة"، على فضائية "سي بي سي"، أن أسباب استقالة جاد الله، وأحمد مكي، توضح الوضع المتردي في مصر، دون أي تدخل من الإعلام أو المعارضة، ومؤكدا أن جبهة الإنقاذ الوطني، لو أصدرت بيانا؛ لشرح الوضع الحالي في مصر، لن يكون مفسرا وواضحا مثل مذكرة استقالة جاد الله.

وعلّق الجلاد، على أحد أسباب الاستقالة، وهو تهميش الشباب وإقصائهم، بأن هؤلاء الشباب هم السبب في خروج الرئيس مرسي من سجن وادي النطرون، ووصوله إلى كرسي الرئاسة، وهم أيضا من يتظاهرون ضده الآن، ويتم اتهامهم بالبلطجة.

«مرسي» سيئ السمعة

تحت عنوان «ارتياح في البنتاجون لاستمرار علاقتهم مع الجيش المصري»، أعدت مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية تقريرًا مطولا عن زيارة وزير الدفاع الأمريكي «تشاك هيجل» لمصر الأسبوع المقبل.. والعلاقات القائمة بين البنتاجون والجيش المصري وتأثير الرئيس «محمد مرسي» على تلك العلاقات.

واستهلت المجلة تقريرها قائلة: على الرغم من أن وزير الدفاع «تشاك هيجل» سيقوم بأول زيارة هذا الأسبوع إلى القاهرة منذ توليه منصبه لتلبية دعوة قادة الجيش في مصر، أكد مسئولون في الجيش الأمريكي «البنتاجون» أنهم يعملون بهدوء منذ عدة أشهر للحفاظ على العلاقات العسكرية مع الجيش المصري التي لم تغب منذ تولي مرسي رئاسة البلاد.

وقالت المجلة إن زيارة «هيجل» تعد الثانية لوزير دفاع أمريكي منذ تولي مرسي السلطة، حيث زار «ليون بانيتا»، وزير الدفاع الأمريكي السابق، القاهرة في أغسطس الماضي، والتقى بانيتا بمرسي في الوقت الذي كانت تثار فيه التساؤلات حول قدرة مرسي على استعادة السيطرة المدنية على البلاد بعد تسليم المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم له.

وأضافت المجلة قائلة: اكتسب «مرسي» سمعة سيئة عالميا، ولكن أكتسب عقب اجتماعه الذي دام 45 دقيقة مع «بانيتا» الثقة لدى القيادة الأمريكية، وبعد ذلك اللقاء بأسبوعين، قام مرسي بإقالة «طنطاوي» حتى تخسر وتفقد أمريكا واحدًا من أصدقائها الأكثر أهمية في الشرق الأوسط.

وفي الأشهر التي تلت ذلك اللقاء، شعر مسئولون عسكريون أمريكيون بالهدوء في علاقتهم مع مسئولي الجيش المصري إلى حد كبير، ولكن لم يكن هناك خمولا بشأن الوضع في مصر.

وقال مسئول دفاعي كبير في البنتاجون: «هناك علاقات جيدة مع الجيش المصري فيمكن لوزير الدفاع أن يقوم بالاتصال تليفونيا بنظيره المصري ويتحدثوا في أي وقت، وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على النظام العسكري والسياسي في مصر، إلا أن الأمور باتت طبيعية بين الجيشين».

وقال مسئول كبير في وزارة الدفاع الأمريكية: «لدينا اتصال منتظم مع الجيش المصري، فقد اجريت اتصالا هاتفيا أمس مع نائب وزير الدفاع المصري»، وفي نوفمبر، حضر «ديريك شوليه»، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، والجنرال «تيري وولف»، مدير الخطط والسياسات الإستراتيجية، اجتماع لجنة التنسيق العسكرية في القاهرة، وناقشت أمريكا مع الفريق «صدقي صبحي»، رئيس أركان القوات المسلحة المصرية، الأمن في شبه جزيرة سيناء.

ووفقا لتقارير نشرت، قام «شوليه» مع عضو بالكونجرس ونائب قائد القيادة المركزية الأمريكية بزيارة القوات الأمريكية المتمركزة في شمال سيناء.

وأجرى هيجل، خلال أول أسبوع له في منصبه، حوار على الهاتف مع نظيره المصري الفريق أول «عبد الفتاح السيسى»، مثلما كان يحدث مع المشير طنطاوي، في محاولة لإظهار استمرار أهمية مصر للمصالح الإستراتيجية الأمريكية.

ونصحت المجلة المسئولين المصريين، عند زيارة هيجل هذا الأسبوع، بضرورة وزن السياسة الداخلية الأمريكية والنظر إليها بتمعن.

ففي فبراير الماضي، وصف السيناتور «جيمس إنهوف»، مرسي بأنه «عدو»، ولكن بعد فترة ليست طويلة أعلنت إدارة أوباما أنها ستبيع المقاتلات F-15 للقاهرة على الرغم من الاحتجاجات المستمرة ضد حكم مرسي.

ولكن عاد "إنهوف"، في ذلك الوقت وقال: "مرسي قد نأى بنفسه بالفعل بعيدا عن الجيش، بالنسبة لي هذه أول خطوة جيدة وأعتقد أننا يمكن أن ننظر لمرسي على أنه صديق جديد لنا".

حول العالم

روسيا تطلب ضمانات بشأن الدرع الأوروبية

■ بروكسل / وكالات :

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أثناء اجتماع مجلس روسيا وحلف شمال الأطلسي (ناتو) في العاصمة البلجيكية بروكسل أن بلاده تبحث تغييرات على برنامج الدرع الصاروخي الأميركي في أوروبا، لكنها لا تزال تريد ضمانات بأن المنظومة لن تستخدم ضدها.

وقال لافروف إنه بحث الملف في محادثاته بمقر حلف الناتو الأحد الماضي عندما التقى وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف، ومنهم نظيره الأميركي جون كيري.

وأضاف لافروف أنه سيبحث المقترحات التي قدمها الجانب الأميركي في ضوء الخطط الراهنة للولايات المتحدة، وتابع القول «في ضوء المصالح الروسية موقفنا معروف، نحن مستعدون للحوار، لكن التعاون لا يمكن أن يكون منصفا إلا بضمانات واضحة بأن كل هذه الأنظمة لن تستهدف دولا في منطقة حلف الأطلسي».

وكان الأمين العام لحلف الناتو أندرس فوغ راسموسن قد أعلن الجمعة أن الحلف لا يتوقع اتخاذ قرارات مغايرة في المحادثات مع روسيا حول الدرع الصاروخية أثناء اجتماع الثلاثاء، كما استبعد لافروف آنذاك تحقيق «تقدم مذهل» في هذا الملف.

وقالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) الشهر الماضي إنها ستنصب صواريخ إضافية في ولاية ألاسكا ردا على تهديدات كوريا الشمالية، وإنها ستتخلى في الوقت نفسه عن نوع جديد من الصواريخ الاعتراضية التي كانت منشورة في أوروبا.

وكانت درع حماية الدول الأوروبية قد دخلت الخدمة جزئيا في مايو 2012، على أن يتم إكمال عملها بحلول عام 2020، وستتألف الدرع التي يتم التحكم فيها انطلاقا من قاعدة بألمانيا من رادار بمنطقة الأناضول التركية ومن صواريخ نشرت على فرقاطات أميركية بالبحر المتوسط، على أن تنشر معدات أخرى برومانيا وبولندا.

وأكدت الولايات المتحدة علنا أن الدرع مخصصة فقط لإحباط التهديدات الصاروخية من إيران، إلا أن روسيا تعتقد أنها يمكن استخدامها لإسقاط صواريخ إستراتيجية روسية.

محكمة بريطانية تعيق ترحيل (أبو قتادة)

■ لندن / وكالات :

رفضت محكمة الاستئناف البريطانية منح وزارة الداخلية إذناً للاستئناف أمام المحكمة العليا ضد حكم منع ترحيل الداعية الأردني عمر محمود عثمان -المعروف بأبو قتادة- إلى الأردن.

وسارع متحدث باسم الداخلية البريطانية بالتعبير عن خيبة الأمل حيال خطوة محكمة الاستئناف، وقال إن الوزارة تعتزم الطعن في هذا الرفض لأنه لا يمثل نهاية الطريق، وستطلب إذن الاستئناف من المحكمة العليا مباشرة.

وأضاف المتحدث أن الحكومة ستظل ملتزمة بترحيل من وصفه بالرجل الخطير، وستواصل عملها مع الأردن لمعالجة القضايا القانونية العالقة التي تمنع الترحيل.

وكانت وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي قد طلبت الأسبوع الماضي الحصول على إذن لاستئناف حكم منع ترحيل أبو قتادة إلى الأردن أمام المحكمة العليا، أعلى سلطة قضائية في بريطانيا.

ورفضت محكمة الاستئناف البريطانية أواخر الشهر الماضي ترحيل أبو قتادة إلى الأردن لمواجهة تهم على علاقة بما يسمى الإرهاب، وقضت بأنه يمكن أن يواجه محاكمة غير عادلة تشمل استخدام أدلة منتزعة تحت التعذيب من آخرين ضده، وذلك بعد أسبوعين من إعادة اعتقاله واحتجازه في السجن.

وكانت شرطة لندن قد اعتقلت أبو قتادة يوم 9 مارس الماضي، وقضت محكمة بريطانية بسجنه بتهمة خرق شروط إطلاق سراحه بكفالة، وذلك قبل يومين من استئناف وزارة الداخلية البريطانية لحكم قضائي منع تسليمه إلى بلده الأصلي الأردن.

وأُخلي سبيل أبو قتادة من سجن لونغ لارتن بمقاطعة ووريسيسترشاير البريطانية يوم 13 نوفمبر الماضي بكفالة مشروطة بعدما كسب الاستئناف الذي رفعه ضد قرار تسليمه إلى الأردن لمواجهة تهم إرهابية.

وقضت محكمة الاستئناف الخاصة بقضايا الهجرة لاحقاً بعدم وجوب تسليم أبو قتادة إلى الأردن، حيث أدانته محكمة غيابياً بالتورط في مؤامرة لشن هجمات ضد أهداف غربية وإسرائيلية، بسبب ما اعتبرته احتمال استخدام أدلة منتزعة تحت التعذيب ضده عند محاكمته، وأمرت بإخلاء سبيله.

اشتباكات بين معارضي مشرف ومؤيديه

■ إسلام آباد / وكالات :

اشتبك عشرات المحامين المناهضين للرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف مع أنصاره المتجمعين أمام محكمة مختصة بالنظر في قضايا الإرهاب في مدينة روالبندي التي مثل أمامها اليوم، فيما عثرت الشرطة الباكستانية على متفجرات تزن 45 كيلوغراما مخبأة في سيارة قرب المنزل الذي يحتجز فيه مشرف.

وقال وكالات الأنباء إن نحو 150 محاميا مناهضا لمشرف اشتبكوا مع مؤيدين له أمام المحكمة التي مثل أمامها في روالبندي، وسادت حالة من الفوضى أمام المحكمة وأصيب ما لا يقل عن شخصين في الاشتباكات العنيفة بين الجانبين.

ولم تتمكن قوات الشرطة من السيطرة على الموقف، فيما قام بعض المحامين في وقت لاحق بتهشيم زجاج سيارات متوقفة أمام المحكمة ورشقوا السيارات بالحجارة.

كلمات

› عمرو سرحان

جعلوهُ حاكماً

في اعتقادي أن الإخوان المسلمين منذ البداية كانت لديهم خلافات داخل مكتب الإرشاد حول دخول الانتخابات من عدمه انتهت بفوز أغلبية «لا لدخول الانتخابات»، والتي أطاحت بالدكتور عبد المنعم أبو الفتوح خارج الجماعة بعد إصراره على الترشح أو ترشيح عضو عن الجماعة ثم التغيُر الفجائي في موقف الإخوان، وأرى له ما يبرره، وهو حدوث تغيرات في الساحة السياسية أدت إلى مراجعة الحسابات والتدقيق في النتائج والعواقب على السواء.

أعتقد أن إعلان اللواء عمر سليمان الترشح للانتخابات، ومن ثم الفريق أحمد شفيق كان بمثابة المحرك الأساسي لعزم الإخوان على الدخول في الانتخابات الرئاسية، وتصعيد المجلس العسكري وتهديده بحل مجلس الشعب، كان له من الأثر في عدول الإخوان عن قرارهم الأول بعدم الترشح لانتخابات الرئاسة وإصرارهم على الدخول في الانتخابات، سواء من خلال مرشحهم الأول المهندس خيرت الشاطر، أو بديله الدكتور محمد مرسي.

كان هذا بمثابة تذكير بالأحداث للدخول في صلب الموضوع، وهو فوز الرئيس محمد مرسي بدعم كبير من الإخوان بالانتخابات، فقد «جعلوه حاكما».. حاكما علينا وقد يكون محكوما عليه في مكتب الإرشاد، حاكما الآن ولكنه كان يلبي أوامر وتوجيهات المرشد من قبل.. فهل يرفضها الآن؟

أنا لا أريد التشكيك في مصداقية الرئيس مرسي، ولكن أريد تحكيم العقل والمنطق.. لو كان لك رئيسا في عمل وخرجت أنت من هذا العمل وشغلت منصباً أعلى بفضل هذا الرئيس سيبقى لك من الضعف تجاهه ما يمنعك من مواجهته أو عتابه أو اتخاذ قرار صحيح ضده أو إنصاف حق يؤذيه، وسيبقى له من الفضل عليك ما يجعل تنفيذ أوامره واجبا.

أخشى أن يكون الرئيس محمد مرسي مضطراً لتنفيذ بعض الأوامر تملى عليه من مكتب الإرشاد.. إنها الطبيعة البشرية يا سيدي، فكلنا بشر، ومر البعض منا على مثل هذه المواقف، فأنا لا أتعجب من مقولة إن المرشد أعلى من الرئيس، فهو أعلى نفسيا لدى الرئيس إن لم يكن هكذا على أرض الواقع، وإذا كان هذا غير صحيح فالرئيس يأخذ قراراته الفعلية من مكتب الإرشاد متمثلا في مستشاريه أعضاء مكتب الإرشاد، ولا أجد عيباً في ذلك؛ فالرئيس محمد مرسي في جماعة الإخوان المسلمين منذ عقود، ولديه فكره الذي تكون داخل الجماعة، والجماعة هي من رشحته ودعمته في الانتخابات، فمن غير المعقول أن نطلب منه تغيير فكره ليتماشى مع أفكار البرادعي أو حمدين صباحي.

كلنا نعلم أن الرئيس محمد مرسي مرشح الإخوان، وجاء لينفذ فكره الذي تكون داخل جماعة الإخوان، فمن الطبيعي أن يكون هو فكر الجماعة، وأن يتماشى مع أهداف الجماعة، وهذا حقه لا نعاتب عليه ولا نلومه، فعلينا أن نكون منصفين ولا نعاتب إلا من يستحق العتاب.

أعتقد أن الإخوان والظروف معاً قد فرضوا علينا الرئيس محمد مرسي، فبسب ضيق الوقت بعدما عَزم الإخوان على الترشح للرئاسة في اللحظة الأخيرة لم يكنْ أمامهم الوقت الكافي لاختيار بديل على قدر الكفاءة من المهندس خيرت الشاطر، فلجؤوا إلى أقرب الاختيارات، وكان رئيس حزب الحرية والعدالة الدكتور محمد مرسي مضطرين.

وأيضا الظروف لعبت دورها.. فوصول الرئيس محمد مرسي للمرحلة الثانية من الانتخابات أمام أي من مرشحي التيار الليبرالي كان سيصُب في مصلحة الأخير، ولكن تشاء الظروف أن يصل للمرحلة الثانية الفريق أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس المخلوع والمحسوب على النظام السابق، مما أتاح لمرشح الإخوان محمد مرسي بأن يكون ممثل الثورة الوحيد، وفرض على كثير من شباب الثورة أن يدعمه رغماً عنهم، وبالتالي الإخوان والظروف معاً «جَعلوهُ حاكماً» علينا. نعم الرئيس مرسي فرض على أغلبية في الشارع المصري هو لم ولن يمثل فكرهاً ولا اتجهاتها، ولكن هي الظروف التي أرغمتها على أن تمنحه صوتها من أجل الثورة لا من أجل الإخوان.

الإنقاذ والقضاة يد واحدة ضد الإخوان

سلطت صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية الضوء على دعوات المعارضة للخروج؛ للاحتجاج ضد محاولات الإسلاميين للاستيلاء على السلطة القضائية.

وأكدت الصحيفة تكاتف واتحاد «جبهة الإنقاذ الوطني»، جماعة المعارضة الرئيسية في مصر والقضاة من أجل تكثيف كفاحهم ضد الخطط المقدمة من قبل الهيئة التشريعية التي يهيمن عليها الإسلاميون لمناقشة مشروع قانون يقول المنتقدون إنه يهدف إلى فرض سيطرة جماعة الإخوان المسلمين الحاكمة على المحاكم.

وقالت الصحيفة إن القضاء أصبح ساحة ممهدة للمعركة بين مؤيدي ومعارضي الرئيس «محمد مرسي»، وأن مشروع القانون، المقرر أن يحد سن التقاعد للقضاة، أثار العنف بين المعارضين والمؤيدين.

ودعت جبهة الإنقاذ لبداية المظاهرات عند مناقشة مشروع القانون في مجلس الشورى الذي يهيمن عليه الإسلاميون، وطلب الأسبوع الماضي رئيس الهيئة التشريعية اللجنة لمراجعة مشروع القانون، ولكن لم يتم تحديد موعد لإجراء المناقشة.

وقالت جبهة الإنقاذ المعارضة إنها ستدافع عن حق الشعب لاستقلال القضاء الذي لا تسيطر عليه السلطة التنفيذية المستبدة.

ومن جانب آخر، التقى نادي القضاة، وهو اتحاد مكون من 9,500 عضو يوم الاثنين وتعهد رئيسه المستشار «أحمد الزند» بتصعيد حربه ضد ما أسماه «العدوان على القضاء».

أخي القارئ .. أختي القارئة

سوء التغذية يهدد أكثر من نصف الأطفال في اليمن ماينذر بمشكلة إنسانية كبيرة تتحمل مسؤوليتها الأسرة والمجتمع والسلطة المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية برعاية الطفولة والأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني..

سوء التغذية عائق التنمية ومواجهته مسؤولية الجميع